أزمة الروهينجا في بورما: دراسة قانونية وإنسانية لعديمي الجنسية

Rohigya crisis in Borma: legal and humanitarian study of stateless

فكيري شهرزاد
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لونيسي علي –البليدة2- c.fekiri@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2022/05/24 تاريخ القبول:2022/06/27 2023/01/15

الملخص:
تعالج ورقتنا البحثية أزمة إنسانية تتعرض لها أقلية الروهينغا في ميانمار (بورما) منذ إستقلال الدولة عام 1948، بسبب سياسات الإقصاء، تعرضت الروهينجا للتهميش والاضطهاد المنهجي والحرمان من الحقوق الأساسية وكذا الإساءة وسوء المعاملة، أين تم اقصاد هذه الفئة عمدا من طرف حكومتهم. فعلى الرغم من إمكانية هذه الاثنية او معظم الروهينجا من تتبع اسلافهم، على الأقل، الى الفترة الاستعمارية، لكن مصادرة وثائقهم والافتقار الى الأوراق الكافية قاد الى عدم الاعتراف بالأغلبية العظمى كمواطنين، بحيث لم يخضع الروهنجالاية قوانين (كقانون الأجانب الهندي1846 وقانون تسجيل الأجانب لعام 1940، وقانون تسجيل الأجانب لعام 1948 المتعلق بتسجيلهم قبل او بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية:الروهينجا، عديمي الجنسية، اللاجئين، قانون الجنسية، حق البطاقة البيضاء

Abstract:(Times New Roman, Size:14 ,Gras)

Our paper analys the humanitarian crisis of Rohingya in Myanmar(Burma) since the state's independence in 1948.Doe to the exclusionary policies, the rohigya has been systematically marginalized, persecuted, deprived of basic rights, and abused. This population group have been deliberately excluded by its gouvernment, however, althrough most rohigyas would be able to trace their ancestry, at the colonial period, the lack of adequate documentation meant that the vast majority have not benn recognized as citizens. The Rohingyas were not subjected to any laws (such as the Foreigner Act [Indian Act III, 1846], the Registration of Foreigners Act [Burma Act VII, 1940], and the Registration of Foreigners Rules, 1948) related to Registration of Foreigners before or after Burma's independence.

Key words: Rohingya, stateless, refugees, citizenship law, white card right.

مقدمة:

تمثل الروهينغا أقلية مسلمة في دولة ميانمار (بورما) عانت ولا تزال تعاني من قمع ممنهج من طرف حكومة البلاد، غدوا على إثره أفرادا عديمي الجنسية لا يملكون هوية ومواطنة تحدد انتماءهم رغم امتداد جذورهم إلى القرن الخامس عشر ميلادي حسب بعض المؤرخين، كما يعود مخطط التطهير العرقي للمسلمين في هذه الدولة إلى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين عندما دعمت الحكومة الجماعات البوذية المتشددة لتنفيذ مخطط عنصري عرقي بدأ في العام 1937 لإخلاء ميانمار من

المؤلف المرسل:

المسلمين في واحدة من أبشع الموجات العنصرية التي شهدتها البشرية، وذلك عندما ضمت بريطانيا ميانمار مع أراكان التي يقطنها أغلبية المسلمين لتكون مستعمرة مستقلة عن حكومة الهند البريطانية، وفي عام 1942 تعرض المسلمون لمذبحة كبرى من قبل البوذيين "الماغ" بعد حصولهم على الأسلحة والإمداد من قبل البوذيين الميانماريين والمستعمرين البريطانيين وغيرهم، راح ضحيتها أكثر من مائة ألف مسلم، وبعد منح ميانمار استقلالها من طرف بريطانيا التي ربطته بشرط منح العرقيات الاستقلال عنها بعد عشر سنوات إذا رغبت في ذلك، لكن ميانمار تمسكت بأراكان دون رغبة سكانها من المسلمين الروهينغا والبوذيين أيضا، ومنه بدأت معاناتهم في إثبات هويتهم وانتمائهم لدرجة أنهم أضحوا عديمي الجنسية ومتهمين بكونهم مهاجرين غير شرعيين.

يتعرض الروهينغا إلى إضطهاد مؤسس من قبل الحكومة من حرمان قانوني وتضييق سياسي واجتماعي واقتصادي وعنف مادي ومعنوي من قتل واغتصاب وتشريد، مع تسلط الرهبان البوذيين المتدخلين في شؤون البلاد السياسية عبر شن حملات ضد هذه الأقلية، كل هذا يدفعهم للهروب نحو دول الجوار أين وثقت عدة حالات أثبتت حدوث إعتداءات جنسية وجسدية على النساء والرجال والأطفال، إضافة إلى العمل القسري ودفع الإيتاوات، أين يتم أخذ النساء إلى معسكرات الاتجار بالبشر في تايلاند وماليزيا، كما تم إكتشاف مقابر جماعية بشعة بجنوب تايلاند تحوي عشرات الجثث للروهينغا.

وعليه ستعالج ورقتنا البحثية واقع هذه الأقلية داخل وخارج وطنهم، بدء بالبحث في أصولهم وصولا إلى تحديد القوانين التي سنت ضد الروهينغا مثل قانون تسجيل الأجانب 1948 وقانون الجنسية لعام 1982 وسحب البطاقة البيضاء منهم عام 2014، ومنه تشريدهم وحرمانهم من الهوية والمواطنة وحق الإنتماء ما جعلهم يواجهون وضعا إنسانيا صعبا للغاية.

الإشكالية تنطلق من سؤال رئيس مفاده ما هو واقع عديمي الجنسية الروهينغا في ظل قوانين تحرمهم من المواطنة والإنتماء؟.

المبحث الأول: قوانين التجنيس في بورما

جمهورية اتحاد ميانمار او بورما براهماش، هي احدى دول جنوب شرق اسيا، يختلف سكانها من حيث التركيب العرقي واللغوي بسبب تعدد العناصر المكونة للدولة، غيرت الحكومة اسم بورما الى ميانمار كما تم تغيير اسم العاصمة من رانجون الى بانجون، تعتبر هذه الدولة غنية بالمخزون النفطي ما جعل الصين تهتم بانشاء خط أنابيب لنقل الغاز من ميناء بورما الى مقاطعة يونان جنوب غرب الصين، ما يجعل هذه الاخيرة تتجاوز معضلتها الاستراتيجية المتمثلة في مضيق مالاكا، علما ان هذا الميناء يقع في اقليم اراكان (راخين) الذي تقطنه أقلية الروهينجا المسلمة، كما أنه يدر على الحكومة حوالي 4 ملايير دولار سنويا خاصة انه يساعد الصين على اختصار الطريق البحري لوصول سفنها وواردتها، وهذا ما جعل حكومة بورما تمارس التطهير العرقي لهذه الاقلية بهدف جعل الاقليم والميناء تحت تصرفها، خاصة ان المتتبع لخريطة التهجير يلاحظ وجود مساحات من أراكان أضحت خالية من السكان، رغم أن تاريخ هذه الممارسات يتصادم مع دوافع تاريخية ودينية قديمة تظهر جليا من خلال سن قوانين التجنيس والمواطنة في بورما، لذلك كان لزاما علينا التطرق الى اهم الاقليات الموجودة في الدولة ومن ثم الحديث عن الروهينجا قبل تناول نقطة القوانين التي سنتها الحكومة لتنظيم حق التجنس.

المطلب الأول: تاريخ وأصول الأقلية الروهينغية.

تعتبر ميانمار إحدى بلدان الهند الصينية تقع جغرافيا في جنوب شرق أسيا، تحد بورما منالشمالالشرقي الصين، وتحدها الهند وبنغلاديش من الشمال الغربي، وتشترك حدود بورما مع كل من لاوس وتايلاند، أما

حدودها الجنوبية فسواحل تطل على خليج البنغال والمحيط الهندي ويمتد ذراع من بورما نحو الجنوب الشرقي في شبه جزيرة الملايو. يبلغ عدد سكانها 55 مليون نسمة، يتحدث أغلب سكانها اللغة الميانمارية ويطلق عليهم الميانماريون وأصلهم من التبت الصينية ويعتنقون البوذية أين هاجروا إلى ميانمار في القرن السادس عشر الميلادي، واستولوا على البلاد في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي أين أصبحت الطائفة الحاكمة، في حين يتحدث باقي السكان لغات متعددة من بينها جماعات "أراكان" الذين يعيشون في القسم الجنوبي من مرتفعات "أراكان ميانمار" وجماعات "الكاشين.[1]"

الفرعالأول- بعض الأقليات المتواجدة في دولة ميانمار .

تحتوي ميانمار على تعدد عرقي واختلاف لغوي بين سكانها، منهم عناصر مغولية واندونيسية وهندية وعربية، اين يزيد عدد اللغات المتحدث بها عن عشر لغات، كما يتحدث الاغلبية باللغة النورماندية، وعليه سنحاول في هذا العنصر التطرق الى بعض الأقليات الموجودة في الدولة: [2]

1. يهيمن عرق البرمان أو شعب "بامار"، الذي تبلغ نسبته 40 بالمائة من السكان البالغ عددهم 48.7 مليون نسمة على بقية الأقليات في البلاد ما أدى إلى حدوث عدة توترات، وقد أثمرت عملية سلام تدريجية عن التوصل لمسودة وقف إطلاق النار عام 2015 .
2. الروهينجا التي ستركز عليها ورقتنا البحثية هذه، وهي أقلية مسلمة عددها نحو مليون نسمة ويعيشون في ولاية راخين الساحلية الغربية وهم محرومون من الجنسية وملكية الأراضي والتصويت والسفر ويعانون العبودية على يد الجيش وقد هرب مئات الآلاف منهم لتايلاند وبنغلاديش التي يرتبطون بها عرقيا ولكنهم يجبرون عادة على العودة.
3. أقلية "الكاريني" التي تعيش في ولاية "كايان" الفقيرة، وتتعرض لعمليات تهجير وهجمات من قبل الجيش الذي يسعى للسيطرة على المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية.
4. أقلية "الكاشين" التي يعتقد أنها جاءت من التبت ويعتنق أفرادها المسيحية ولها فصيل مسلح هو "جبهة تحرير كاشين" الذي توصل لاتفاق وقف إطلاق نار مع الحكومة.
5. أقلية "تشين" البالغ تعدادها 1.5 مليون نسمة والتي تعيش في ولاية تشين النائية قرب الحدود مع الهند وأغلبها يعتنق المسيحية، ويتعرضون للاضطهاد على يد السلطات ويعانون نقصا في الغذاء.
6. تعيش أقلية "وا" في ولاية "شان" ذات الحكم الذاتي ولهم علاقات وثيقة مع الصين ويستخدمون لغة "المندرين" الصينية كلغة ثانية وهم يتوزعون بين الوثنية والمسيحية، لها فصيل مسلح هي الأخرى وهو جيش "دولة وا المتحدة" وهي ميليشيا قوية تضم 30 ألف مقاتل وقد توصلت الحكومة لوقف لإطلاق النار معها.
7. أقلية "الشان" وهي الأكبر حجما في ميانمار بتعداد 6 ملايين نسمة وهم موزعين بين ولايات شان وكايانوكاشين ووسط إقليم ماندلاي، وأغلبهم يعتنق البوذية ولديهم لغتهم ويرتبطون عرقيا بالتاي في جنوب غرب الصين.
8. أقلية "المون" التي يعتقد أنها من أقدم الأعراق في بورما وأنهم الذين جلبوا البوذية للبلاد، يعيشون في جنوب البلاد ويرتبطون عرقيا بالخمير في كمبوديا، وقد توصل فصيل عسكري ينتمي لهم وهو حزب "ولاية مون الجديد" لوقف لإطلاق النار مع السلطات.
9. أقلية "الكارين" وتمثل ثاني أكبر الأقليات في البلاد، يعتنق الكثيرون منهم المسيحية ويعيشون في ولاية "كياه" (كارين)، خاضوا الحرب إلى جانب البريطانيين ضد اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية

أين وعدوا بدولة مستقلة وهو ما لم يحدث أبدا، ونظرت لهم السلطات كعملاء لذلك تعرضوا للكثير من القمع.

10. أما أقلية "الراخين" التي تعيش في ولاية راخين (أراكان) غربي البلاد فيمثلون غالبية سكان الولاية و 5 بالمئة من تعداد ميانمار وأغلبهم بوذيون، كما تعيش هذه الأقلية في جنوب بنغلاديش أيضا.

الفرعالثاني- أقليةالروهنغا وجذورها في التاريخ.

تعتبر الروهينغا أحد أكثر الفئات ضعفا في العالم، وهم أقلية عرقية مسلمة يقدر عددهم بـحوالي 3.5 مليون موزعون على جميع أنحاء العالم، أين استقر أغلبية سكان روهينغا البالغ عددهم مليون إلى مليون ونصف شخص، قبل عام 2017، في ميانمار بولاية راخين موزعين على ثلاث بلديات وهي : Buthidaung,Maungdawو Rethedaung، حيث مثلوا ثلثي 3/2 السكان، وهي عرقية تختلف عن المجموعة البوذية المهيمنة عرقيا، لغويا ودينيا .[3]

ترجع أصول الروهينجا في المنطقة إلى القرن 15 عندما قدم آلاف المسلمين إلى مملكة أراكان ArakanKingdom، ثم لحقت بها أعداد أخرى في القرن 19 وأوائل القرن 20، وهذا عندما خضعت راخين للحكم الإستعماري كجزء من الهند البريطانية،[4]ويعتبر مصطلح– Rohingya- الاسم التاريخي لمسلمي أراكانArakanese ، كما لا تزال هناك قرية مسلمة في مدينة Akyab (Sittwe)تحت اسم روهينجا بارا -Para أنظر الشكل رقم1- والاسم القديم لولاية راخين كان روهانغRohang، وهو المصطلح الذي استمدت منه كلمة روهنغا. أنظر الشكل رقم 01 خريطة ميانمار مع توضيح دولة أراكان القديمة.

ظهرت في ميانمار كتلتان قويتان بين مؤيد ومعارض للروهنغا :[5]

أ- ترى الكتلة المؤيدة بأن هذه الاثنية استقرت في بورما في القرن التاسع الميلادي والتي إختلطت عبر العصور بالبنغاليين، الفرس، المغول، الأتراك، باثانسpathans، تماشيا مع التعدد السكاني التاريخي لولاية أراكان.

ب- أما التيار الثاني فيأخذ بالرأي القائل بأن الروهينغا هي بناء حديث، يتألف أساسا من "الشيتاغوريان" البنغال غير القانونيين -Illegal chittagorian الذين وصلوا كنتاج ثانوي عن الإستعمار البريطاني.

فقد مصطلح الروهينغا معناه في أواخر ستينات القرن العشرين، وهذا بسبب استعمال الحكومة لمصطلح البنغال بدلا منه، وهو ضمنيا يعني حالة المهاجرين أين يعتبرون كمقيمين أجانب في ظل تفريق القانون بين فئات المجتمع الواحد في شكل يحرم هذه العرقية من مختلف الحقوق التي يتمتع بها المواطنون كونهم لا يعدون مواطنين بالأصل وهو ما يتطلب تقديم تفصيل على تطور قوانين دولة ميانمار للتعامل مع الإثنيات داخلها بالأخص الروهينغا.

المطلب الثاني: دراسة في قوانين الحرمان من الحقوق في بورما.

أعدت الحكومة البرلمانية قبل عام 1962 برئاسة رئيس الوزراء « U.Nu »آنذاك –وهو سياسي ديمقراطي اجتماعي- قائمة مكونة من 144 مجموعة عرقية ببورما، إلا أن الجنرال « Ne Win »وضع 135 مجموعة فقط ضمن قائمة قصيرة، أين تم الموافقة عليها من قبل نظام الحزب الإشتراكي في بورما في دستور النظام لعام 1974، بحيث استبعد الروهينغا عمدا من قائمة المجموعات العرقية الرسمية البالغة

135، وأحد أهم الحجج المقدمة من قبل حكومة « Ne Win » هو طرح قانون المواطنة الذي يعترف بالمواطنين الذين استقرت عائلاتهم بالبلاد قبل الاستقلال في عام 1948. [6]

لم يخضع الروهينغا لأي قانون متعلق بالمواطنة والإنتماء كقانون الأجانب "القانون الهندي3 ،1846- Indian Act III، قانون تسجيل الأجانب "قانون بورما السابع 1940" [7]و"قواعد تسجيل الأجانب 1948"[8]المتعلقة بتسجيل الأجانب قبل وبعد استقلال بورما، لكن في أثناء الكوتا الوطنية انتخب ممثلواالروهينغا أثناء الإدارة الاستعمارية من شمال أراكان كمواطنين بورميين، ليؤكد الجنرال « Aung San » عام 1946، تمتعهم كشعب أصلي بكامل الحقوق والإمتيازات به "لا يجب تقسيم السكان الأصليين"، إلا أن حقوقهم ضاعت فيما بعد على إثر تتابع القوانين الجائرة ضدهم.

بعد الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال Ne Win تم توجيه اقتصاد البلاد للنظام الاشتراكي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ما أدى إلى عزلة بورما عن بقية العالم، أين تفشت السوق السوداء والتهريب وتوجه الحكومة نحو الإفلاس وهجرة الأدمغة، وتصاعد الاحتجاجات ضد النظام العسكري، وفي ظل هذه الأوضاع أصبحت اراكان احد أفقر مقاطعات البلاد وهو ما دفعهم، مسلمين وبوذيين، إلى النزوح نحو بورما وانتشروا في منطقة راجون والدلتا، وعليه قام Ne Win بفرض قانون يمنع ويقيد حركة مسلمي اراكان وهذا عام 1964 خاصة منع الحركة من Akyabنحو الشرق ما جعلهم في نوع من السجن. [9]

في الإحصاء الذي تم سنة 1973 وجدت السلطات مرة أخرى ان مسلمي اراكان قد إنتشروا إلى الحدود الشرقية وغيرها من المناطق التجارية مثل [Maolmei,Plome, Pegu, Mandalay, Bassein] وهو ما جعل Ne Win يمتعض كونه أراد شحن الحقد بين البوذيين والمسلمين داخل اراكان واستخدامهم ضد بعضهم البعض خاصة بعد تقاربهم واحتجاجهم ضد النظام العسكري بعد أزمة الأرز عام 1967.[10]

تعرض الروهينغا إلى اضطهاد كبير بعد الأحداث التي بدأت عام 1978 والتي جعلتهم بلا جنسية مثل عملية Nagamin (Dragon King) ،[11] عندما تم أخذ وثائقهم الرسمية من قبل فرق مشتركة للتفتيش بين الوكالات، كان الغرض الرسمي من عملية التنين الملك هو تسجيل المواطنين في شمال أراكان وطرد ما يسمى "الأجانب" من المنطقة قبل إجراء الإحصاء الوطني، وقد قام مسئولو الهجرة والعسكريون بالعملية، حيث اتهمهم اللاجئون الروهينغيا بإجلاء القرويين قسراً عن طريق الترهيب والاغتصاب والقتل.

بدأت العملية في 6 شباط / فبراير 1978، من قرية ساككبارا في مقاطعة سيتوي، وفي غضون أكثر من ثلاثة أشهر فر ما يقرب من 200 ألف إلى 250 ألف لاجئ، معظمهم من روهنجيا المسلمين، إلى بنغلاديش، وقدرت حكومة بورما أن 150.000 شخص قد فروا خلال العملية معلين بذلك أن النزوح الجماعي يشير إلى أن الروهينجا هم في الواقع "مهاجرين غير شرعيين"، [12] ليتم في وقت لاحق إصدار النظام العسكري لقانون المواطنة عام 1982.

الفرع الأول-قانون الجنسية لعام 1982.

قدمت حكومة البلاد مسودة القانون الجديد في 4 يوليو 1981 وصدر عام 1982 هذا القانون الذي ضيق الخناق على المسلمين حيث يقسم المواطنين كما يلي: [13]

أ- مواطنون من الدرجة الأولى وهم (الكارينونوالشائيونوالباهيون والصينيون والكامينيون).

ب- مواطنون من الدرجة الثانية: وهم خليط من أجناس الدرجة الأولى.

ج- مواطنون من الدرجة الثالثة: وهم المسلمون حيث صنفوا على أنهم أجانب دخلوا بورما لاجئين أثناء الاستعمار البريطاني حسب مزاعم الحكومة، فسحبت جنسيات المسلمين وصاروا بلا هوية وحرموا من كل الأعمال وصار بإمكان الحكومة ترحيلهم متى شاءت.

كما اقترحت الحكومة البورمية أربعة أنواع من الجنسية هي:

- الرعوي.
- المواطن.
- المتجنس.
- عديم الجنسية.

تتمتع الفئتين الأولى والثانية بالحقوق المتساوية في الشؤون السياسية والاقتصادية وإدارة شؤون الدولة، أما الفئة الثالثة فتؤخذ الجنسية بطلب يقدم للحكومة بشروط تعجيزية، في حين تحرم الفئة الأخيرة (عديم الجنسية) من حقوق المواطنة أين يحتجزون في السجن لمدة ثم تحدد إقامتهم في (معسكرات الاعتقال) ويفرض عليهم العمل في الإنتاج، فإذا أحسنوا العمل يسمح لهم بشهادة تسجيل الأجانب على أن يعيشوا في منطقة محددة، وبهذا القانون شرد المسلمين وأصبحوا لاجئين معرضين للاضطهاد والقتل والتشريد. [14]

بمعنى أن قانون الجنسية في بورما لعام 1982 قسم المواطنين إلى 3 ثلاث فئات مختلفة:[15]

أ- المواطنون.

ب- المواطنون المنتسبون Associate citizens,

ج- المواطنون المتجنسون natualized citizens,

إعتبرالروهينغا "مقيمين أجانب" resident foreigners، فبموجب المادة 4 من قانون 1982 فإن الأشخاص الذين كانوا مواطنين بالفعل في ذلك الوقت فإن القانون سيكون نافذا عليهم، كما ينص أيضا على أن المنتسبين والمتجنسين سينطبق عليهم قانون الجنسية، وفي وقت لاحق سينطبق على أولئك الذين يثبتون أن أسرهم عاشوا في البلاد قبل الإستقلال.

كان ينبغي على جميع الروهينغا الذين كانت ميانمار موطنا لهم أن يتمتعوا بالجنسية الميانمارية أو يحصلوا عليها وفقا للمادة 06 من القانون، أو كمواطنين متجنسين أو منتسبين، مع ذلك على الرغم من أن معظمهم كانوا قادرين على تتبع أصولهم على الأقل إلى الفترة الاستعمارية، لكن عدم كفاية الوثائق جعل الأغلبية العظمى منهم غير معترف بهم كمواطنين، فأولئك الذين كانوا مؤهلين للحصول عليها وفقا لقانون 1948 لم يعد ممكنا كون هذا الأخير أصبح غير مؤهل على إثر القانون الجديد.

الفرع الثاني- الغاء حقوق الروهينغا المجسدة في القوانين القديمة:

كان Ne Win على علم بأن المواطنة قضية متواصلة وأن مسلموااراكان (الروهينغا) هم مواطنون بالولادة لذلك عمل على استحداث قانون جديد يلغي الحق الأول، فوفقا للفقرات 1، 2، 3 من المادة 11 لدستور اتحاد بورما لعام 1947 يعد الروهينغا أحد مجتمعات السكان الأصليين في هذه الدولة أين كانوا يتمتعون بحق الانتخاب في الانتخابات الوطنية والمحلية وحتى في ظل حكم الجنرال المستبد.

وفقا للبند الفرعي 4/ المادة 11، فان الشخص الذي لم يولد في بورما ولكنه كان مدرجا في عهد ولادته ضمن أراضي السيادة البريطانية، أو أنه أقام في أي أرض مشمولة ضمن الاتحاد لمدة لا تقل عن 8 سنوات في السنوات العشر السابقة مباشرة لتاريخ بدء هذا الدستور، أو مباشرة قبل الأول من يناير 1942، ومن ينوي الإقامة فيه بشكل دائم يشير إلى انتخابه كمواطن بالاتحاد بالطريقة والوقت المحدد في قانون اتحاد المواطنة.[16]

أشار Ne Win في خطاب له بتاريخ 8 أكتوبر 1982 بان قانون "اتحاد المواطنة" الصادر في 4 يناير 1948، القانون رقم 66، والقانون الثاني "قانون إنتخاب اتحاد المواطنة" الصادر في 3 ماي 1948، قانون رقم 26، الهدف من الأول تعريف المواطنين وحقوقهم، والهدف من الثاني هو حل مشكلة المهاجرين الذين ذكرهم.

رغم أن الروهينغا بورميين بالولادة أو الأبوة أو الانتماء للأرض إلا أنهم حاولوا تأكيد ذلك من خلال الفصل 5 من قانون اتحاد المواطنة، الذي لم يكن له علاقة بالروهينغا، فبموجبه الأفراد الذين ولدوا بعد صدور الدستور أصبحوا مواطنين في بورما: (17)

ا)- إذا ولدوا في اتحاد بورما واحد والديهم مواطن بالاتحاد: حيث الأب مواطن من بلد أجنبي هذا الشخص يقدم إعلان في غضون سنة بعد بلوغه سن الرشد يقر فيه بتخليه عن جنسيته الأجنبية وانتخاب ليبقى مواطنا في الإتحاد، وإذا لم يصدر هو / هي الإعلان، فإنه سيكف عن كونه مواطنا في الاتحاد في نهاية ذلك العام.

ب)- إذا ولد خارج اتحاد بورما لأب من مواطني الاتحاد ولكنه سجل ميلاده بالطريقة المنصوص عليها وخلال الفترة المحددة في قنصلية الاتحاد المعنية.

لم يستطع الروهينغا إثبات انتماءهم من خلال هاذين القانونين الصادرين في 1948 كون قانون المواطنة لعام 1982 غير كل شيء بإلغائهما، دون أن ننسى مصادرة وثائقهم الثبوتية ما جعلهم أشخاصا دون مواطنة كونهم بدون جنسية.

الفرعالثالث- تشريعات وممارسات حكومية لتضييق الحريات السياسية والاجتماعية.

جعلت الحكومة الروهينغا بموجب القانون أعلاه، شعبا بدون جنسية، فمعظم لاجئي العالم فقدوا منازلهم وممتلكاتهم ولكنهم لم يفقدوا جنسيتهم كما حدث مع هذه الأقلية، ففي ظل غياب وضع قانوني معترف به صنفوا في خانة عديمي الجنسية أو بدون حق، ليس هذا فقط، ففي 2014 سحبت الحكومة حق البطاقة البيضاء "حق التصويت" من الروهنغا، وهي نوع من بطاقة الهوية الصادرة لهؤلاء الذين لم يتم التحقق منهم كمواطنين أو منتسبين أو متجنسين أو أجانب، يعني إما أن يكون مواطنا أو أجنبيا، ففي حقيقة الأمر كان لدى حاملي البطاقات البيضاء الحق في التصويت ولكن البرلمان وافق على عملية سحبها، وبالتالي لم يبق لدى الروهنغا أي صفة أو وثيقة مواطنة. (18)

أصبحت ظاهرة الاضطهاد اليوم ممارسة مؤسسة وممنهجة، أين استكملت أعمال العنف التي ترعاها الدولة بالتدابير التشريعية التي لها وقع سلبي على مجتمع الروهينغا والتي تقوم على أسس تفريقية وتمييزية ضد الأقليات العرقية والدينية وضد النساء أيضا، أين عملت من خلال قانونها على تقيد الحقوق الفردية فيما يتعلق بخيارات تنظيم الأسرة في المنطقة، تحويل الدين، والزواج (فالدولة تنظم زواج النساء البوذيات بغير البوذيين، بينما تعتبر تعدد الزوجات من غير البوذيين فعلا إجراميا.

هذا إضافة إلى ممارسة العزلة المالية كقرار حكومي أيده قلة من الرهبان البوذيين الذين يقومون بحملات ضد هذه الأقلية المسلمة، دون أن ننسى التصريحات المزعجة للقادة الدينيين وأعضاء الأحزاب السياسية التي تقوم مثل هذه الحملات التي تدفع إلى مزيد من الكراهية والعنف، ومنه أصبح كسب العيش أمرا صعبا للغاية ما جعلهم يغادرون موطنهم جراء مختلف أشكال العنف التي يتعرضون لها.

المبحث الثاني: تحليل للوضع الإنساني لعديمي الجنسية داخل وخارج الوطن.

يتعرض الروهينغاللإضطهاد من قبل حكومة ميانمار من خلال تقييد حركتهم، منع التجمع وتكوين الجمعيات والاستيلاء على أراضيهم، ومطالبتهم بالعمل القسري وخضوعهم للإحتجاز بشكل تعسفي، أين أجبروا على المغادرة نحو دول الجوار، كما تزايدت حالات العنف بعد الإنقلاب العسكري الذي عرفته البلاد عام 2021 وتبعاته.

المطلبالأول- المعاملةاللانسانيةإتجاهالروهينجاوواقعهم بعد الانقلاب العسكري 2021

يتعرض الروهينجا الى أشكال متعددة من المعاملة القاسية واللانسانية ما دفعتهم الى الفرار واللجوء الى دول الجوار والمكوث في مخيمات اللاجئين رغم ما يعانونه هناك أيضا.

الفرع الأول:أشكال العنف التي يتعرض لها المسلمون في بورما.

بعد أن كانت الشعارات ضد الأجانب على اثر احتجاجات عامي 1930-1938 الموجهة ضد عمال الهند المهاجرين من قبل البورميين العاطلين على العمل النازحين نحو المدينة أين رفعوا شعار "بورما للبورميين"، ليكرر الرهبان اليوم نفس الإصرار برفعهم شعار أخر وهو "بورما يجب أن تكون للبوذيين"، فمنذ عام 1978 رفع الجيش مستوى العنف الموجه ضد الروهينغا بشن حملات للقتل، الإغتصاب والتعذيب لإستهداف السكان المسلمين، كما عرف عام 2012 موجتي عنف ما بين هذه العرقية والأغلبية البوذية في ولاية [راخين] ما أثار اضطرابات دينية في جميع أنحاء البلاد، أين أسفرت عن مقتل 200 شخص وتشريد 140 ألفا، ومن أعنف أحداث هذا العام كان إطلاق الشرطة النار على حشد من الروهينغا الذين طالبوا بإطلاق صراح جثة صياد كانت محتجزة لدى الشرطة .[19]

أسفر الرد غير المناسب من قبل قوات الأمن بميانمار على إثر الهجمات التي قام بها جيش خلاص روهينغا أراكان (ArakanRohingya Salvation Army (ARSAعلى مخافر الشرطة والجيش في 25 أوت 2017، إل وقوع كارثة وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك القتل والإعتقالات التعسفية والحرق الجماعي والعنف الجنسي والتي تم توثيقها على نطاق واسع من قبل منظمات حقوق الإنسان، بحيث وصفت من بل المفوض السامي لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة-Ra’ad al » - « Hasseinبكونها تمثل إبادة عرقية دفعت بمئات الآلاف من الروهينغا على الفرار من شمال راخان نحو بنغلادش.[20]

كما وثقت منظمة حقوق الإنسان ARHR تقاريرا حول وصول قوات أمن ميانمار إلى مواقع اللاجئين بعد 25 أوت وممارستها أشكالا عدة للإعتداء على القرويين وحرق منازلهم، أين أظهر العديد من أفراد أسرهم ندوبا وجروحا بالرصاص، كما شهد شهود عيان بأنهم شاهدوا الجيران والأقارب يتعرضون إلى العنف والضرب والتعذيب على يد قوات الأمن قبل أن يفارقوا الحياة، إضافة إلى قيامهم بحفر المقابر وملئها بالجثث ثم تغطيتها بالطين، إضافة إلى مشاركة الراخين البوذيين في عمليات الإنتهاك أيضا .

تم توثيق، بالإضافة لما سبق، حالات إعتداء جنسي موثقة من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية، أين وثقت تقارير هيومنرايتس أنه تم حرق 360 قرية على الأقل، كليا أو جزئيا، في جنوب راخين الشمالية، مع تقديرات متحفظة عن بلوغ عدد القتلى حوالي 6700 في حملة القمع منذ 25 أوت 2017 إلى غاية جانفي 2018 .[21]

يمكننا رصد بعض أشكال الظلم التي تتعرض لها هذه الأقلية:

- يتلقى الرجال، النساء والأطفال للمعاملة السيئة من قبل الشرطة والعسكر أو مسئولين آخرين في البلد المنشأ .
- يتم إعتقال الأفراد، مما يزيد من خطر التعرض للعنف الجنسي والتعذيب.
- حالة إنعدام الجنسية يجعلهم

عرضة لخطر الإعتداء الجنسي على مستويات مختلفة من قبل القراصنة وقطاع الطرق وأفراد الأمن أو حتى المهربين أو غيرهم من اللاجئين.

- إعتقال النساء والفتيات والرجال من قبل حراس الحدود لفترات طويلة أحيانا.
- تقع النساء المسافرات عبر القوارب في قبضة القراصنة الذين يستغلوهن أو يبتزوهن جنسيا مقابل سلامتهن ومرورهن.
- لم تكن النساء الروهينغا اللاجئات استثناءا لما يحدث، نظرا لوضعهن كنساء عديمي الجنسية وجزء من أقلية –عرقية- دينية، كونهن عرضة للعنف الجسماني والجنسي على مدى واسع.

الفرع الثاني- وضعالروهينجا بعد الانقلاب في ميانمار 2021:

في الاول من فبراير 2021 استولت القوات المسلحة في ميانمار (تاتمادو) على السلطة من خلال عملية انقلاب، أين اعتقلت قوات الأمن أعضاء الحكومة المنتخبة في حين اجبر العديد من النشطاء على الاختباء أو البحث عن ملاذ امن لهم في الخارج، وبعد مرور عام وبضعة اشهر على عملية الانقلاب العسكري وفرض الهيمنة العسكرية، لا يزال مسار ميانمار غير واضح، بحيث انتشرت انتهاكات واسعة

لحقوق الانسان وتصاعد العنف في جميع انحاء البلاد سواء في المناطق التي تسيطر عليها تقليديا الحكومة المركزية أو في الأطراف التي تحكمها المنظمات العرقية.[22]
وفقا لتقرير الأمم المتحدة فإن شعب ميانمار يواجه ازمة غير مسبوقة في عام 2022، في مختلف القطاعات، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وفي المجال الحقوقي والإنساني أيضا، بحيث تصاعد الوضع بشكل كبير منذ استلاء الجيش على السلطة وتفشي جائحة كوفيد 19.
قدر ذات التقرير بان 14 من اصل 15 ولاية ومنطقة تقع ضمن العتبة الحرجة لسوء التغذية الحاد، كما تشير التوقعات لعام 2022 بأن 14.4 مليون شخص سيحتاجون الى المساعدة بشكل ما، بما في ذلك 6.9 مليون رجل و7.5 مليون امرأة و 5 ملايين طفل، بالإضافة الى ارتفاع الأسعار وقيود الكوفييد 19 واستمرار اللامن.[23]
منذ انقلاب فبراير 2021، اشارت الاخبار الى ان الجيش والشرطة في ميانمار قتلوا اكثر من 1300 مدني من بينهم 75 طفلا، كما أطلقوا النار بشكل عشوائي على الاحياء السكنية واعتقلوا آلاف الأشخاص بتهم ملفقة هذا إضافة الى تعذيب السجناء بشكل منهجي في الحجز، كما أدى تزايد معدلات الاجرام وعمليات القتل المستهدف واستخدام الأجهزة المتفجرة من قبل جهات مجهولة الهوية، الى تفاقم اللامن في البلاد، ففي احدى الهجمات بتاريخ 24 ديسمبر 2021 قتل مالا يقل عن 35 شخصا من بينهم 04 أطفال وعاملين في المجال الإنساني، كان هذا في ولاية كاباه في ميانمار.
من المتوقع ان تتصاعد مخاطر الاتجار بالبشر التي تزايد بالفعل في عام 2021و 2022، بسبب زيادة معدلات التنقل واستخدام الهجرة غير الآمنة ففي المناطق المتضررة من النزاع يتم تهجير مجتمعات بأكملها بما في ذلك الأطفال، بحيث نزح اكثر من 223 الفا شخص من ميانمار بسبب النزاع المسلح والاضطرابات منذ الانقلاب الأخير، اين يتواجدون في مواقع النزوح المكتضة، وهذا يشمل ما يقرب 39000 شخص من كاشين وشمال شان، و 154.800 شخص من باغو (الشرق) وكايا، وكايين ومون وولاية شان (جنوبا) وكذا تانينثارى ، و2300 من شين، وفي راخين، لايزال ما يقرب من 600 الف من الروهينجا بدون وثائق هوية بحيث يخضعون لقيود الحركة ومنه هناك وصول محدود للمساعدات الإنسانية لهذه العرقية، هذا دون ان ننسى ما يقرب مليون لاجئ من ميانمار لا يزالون يعيشون في المخيمات المكتظة في بنغلادش، بدون حل دائم لهم.[24]

المطلب الثاني- فرارالروهينغا نحو دول الجوار وأوضاعهم في مخيمات اللاجئين:

على إثر موجات العنف غادر الالاف من الروهينجا موطنهم هربا من القمع خاصة انهم لا يملكون اوراق ثبوتية ولا يتمتعون بالجنسية ما يسقط حقهم في المواطنة والتمتع بالحقوق، كانت وجهتهم الى دول الجوار في مقدمتها بنغلادش وماليزيا وتايلاند. أنظر الشكل رقم(2): خطوط الهجرة واللجوء حو دول الجوار.

الفرع الأول- التوجه نحو بنغلادش:

اضطر الروهينغا إلى مغادرة البلاد متوجهين نحو بنغلادش في 4 فترات تاريخية رئيسية:

أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، وأربعينات القرن العشرين، وفي عام 1978(مغادرة حوالي 200 ألف)، إضافة إلى أزمة عامي 1991-1992 (هجرة حوالي 300 ألف) ثم عام 2012، وأخرها بعد أحداث 25 أوت 2017 المذكورة أعلاه، وهذه النوبات المتلاحقة من النزوح القصري تثبت في الواقع على حقيقة وجود الروهينغا وعيشهم في البلاد من مئات السنين، كما يفند ادعاءات الحكومة وبعض الرهبان البوذيين بأنهم مهاجرون من بنغلادش، دون أن ننسى أن أثناء غزو اليابان لبورما عام 1942 وتراجع بريطانيا، أجبر العديد منهم على الفرار نحو شرق البنغال.[25]

حسب الحكومة البنغلادشية فقد وصل حوالي 688 ألف وافد جديد منذ 25 أوت-جانفي 2018، إضافة إلى 36 ألف طفل فقدوا أحد الوالدين وأكثر من 7700 فقدوا كلا الوالدين، أين يتحمل الفارون

المتوجهون نحو بنغلادش مسيرة أقدام تدوم بين 5 إلى 17 يوما للوصول إلى المخيمات، كما أن هناك حوالي 33600 شخص يعيشون في مخيمين رئيسيين وهما Kutupalon and Nayapara[26] مع عدم الإعتراف باللاجئين الجدد من قبل حكومة بنغلادش، فمواطنوا ميانمار لا يتمتعون بأي وضع قانوني في دولة المقصد خاصة مع رفض الحكومة تسجيل الروهينغا عند الولادة أو تقديم شهادات الزواج أو أية وثائق مدنية أخرى، مما يصعب من إجراء تقييم كامل للإحتياجات الإنسانية هناك، ففي ظل هذا الوضع القانوني فهم محرومون أيضا من التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل الرسمية مع بقائهم عرضة للإستغلال ومخاطر اللاحماية. [27]

يحوز 1 مليون على منطقة ضيقة مقدرة بـ 5300 فدان من الأراضي في ظل ظروف سيئة من سوء للصرف الصحي، تفشي الأمراض، الخناق، كما أنهم لم يقوموا بالتطعيم في ميانمار ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها وهذا بسبب القيود التي فرضت عليهم من قبل حكومة دولتهم بولاية راخين الشمالية، وفي ظل عدم الإعراف بالوفود الجديدة كما سبق وذكرنا فإنهم بطبيعة الحال يفتقرون للوصول إلى نظام العدالة واللجوء القانوني مع قلق كبير من إمكانية إعادتهم قصرا إلى موطنهم.

هذا وقد علمت منظمة هيومنرايتس بأن 10 بالمائة فقط من الأطفال في مخيمات اللاجئين يحصلون على التعليم، بحيث لم تسمح بنغلادش للمنظمات الإنسانية برفع مستوى البرامج التعليمية على المدى الطويل، كما يمنع استعمال اللغة البنغالية كلغة للتعليم وفي الظاهر هناك جهود للوقاية من دمج اللاجئين الروهينغا في المجتمع المحلي البنغلاديشي. [28]

كما تعاني النساء في المخيمات من تقييد الحرية والحركة وعدم إمكانية الإبلاغ عن التحرش أو العنف المنزلي أو الإعتداء الجنسي، إضافة إلى عدم وجود مركز قانوني معترف به في بنغلادش، يحول دون وصولهم إلى نظام، وكذا زواج القصر أين يقوم الأهل بتزويج بناتهم لتخفيف العبء.

لكن رغم السلبيات المعروضة أعلاه إلا أنه أشيد بجهود دولة بنغلادش لفتح حدودها لمئات الآلاف من الروهينغا اللاجئين حتى الآن والإستجابة لحاجياتهم، علما أن بنغلادش هي أحد أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم وعلى الرغم من ندرة الموارد فإن الحكومة أبقت على حدودها مفتوحة أمام الوافدين الجدد خاصة مع إستمرار الاضطهاد الممارس ضدهم من قبل حكومة بلادهم.

الفرع الثاني- اللجوء نحو ماليزيا وتايلاند:

نظرا لصعوبة العيش والعزلة المتبعة ضد الروهينغاإجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وفقا لما رصد في المحور الثاني لغياب وضع قانوني يحدد مصيرهم وكذا تقييد حريتهم وتنقلهم وفرص الزواج والتعليم وغيرها من الحقوق، فإن هذه الأقلية تتوجه للبحث عن الأمان في دول الجوار خاصة تايلاند وماليزيا، لكن ليس من السهل الوصول إلى تلك البلدان في ظل تعرضهم إلى عدة تهديدات في طريق سفرهم مثل محاولة استغلالهم من طرف تجار البشر، إضافة إلى شن الجيش التايلندي حربا مشددة ضد تمرد مسلمي المالاوي- في أقصى جنوب البلاد- وهي المنطقة التي يحتاجها الروهنغا للعبور نحو ماليزيا.[29]

وعليه، فقد كان المسئولون الأمنيين في تايلاند معادين للمسلمين بجنوب البلاد وهو ما دفع الدوريات العسكرية التابعة للجيش والبحرية بإحتجازالروهينغا أو ترحيلهم إلى بلادهم أو مساعدتهم للوصول إلى ماليزيا، تمثل الخريطة أعلاه خطوط ترحال الروهينغا نحو الدول الجوارية الثلاث من مسار بري وأخر بحري يتكبدون فيه مخاطر الجوع والبرد وإمكانية الوقوع في أيدي القراصنة أو عصابات الاتجار بالبشر.

يقول شهود عيان لمنظمات حقوق الإنسان- بأن النساء تؤخذن كرهائن في معسكرات الإتجار بالبشر في تايلاند وماليزيا، أين تتعرضن للإغتصاب من قبل عصابات الإختطاف بحيث يذكر بأن الفتيات يتم سحبهن في الليل من مخيم الغاب Jungle camp الذي يقع بالقرب من Padang Besar بتايلاند، من طرف عصابات تقوم بإغتصابهن.

يقوم NASAKA وهم أولائك الذين يجبرون الروهينغا على دفع رسوم أسبوعية لتجنب العمل- بحيث لا يستطيع الكثير منهم تحمل تلك النفقات أو القيام بالأعمال الشاقة كالبناء أو العمل الزراعي أو التنقل أو العمل كحراس، أين كان العمل القسري يستمر لمدة أسبوعين إلى شهر وتستهدف هذه العصابة الأشخاص الذين يتركون زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم بدون حماية، ومنه يستغل NASAKA الفرصة لإغتصابهن دون أية مقاومة.

إضافة إلى ما سبق فقد تم في مايو 2015 إكتشاف مقابر جماعية بشعة في جنوب تايلاند، ضمت عشرات الجثث للاجئين الراهينغا في الغالب، وهنا سلط المجتمع الدولي الضوء على تايلاند ومعاملاتها مع اللاجئين.[30]

الشكل 1: خريطة ميانمار مع توضيح دولة أراكان القديمة.

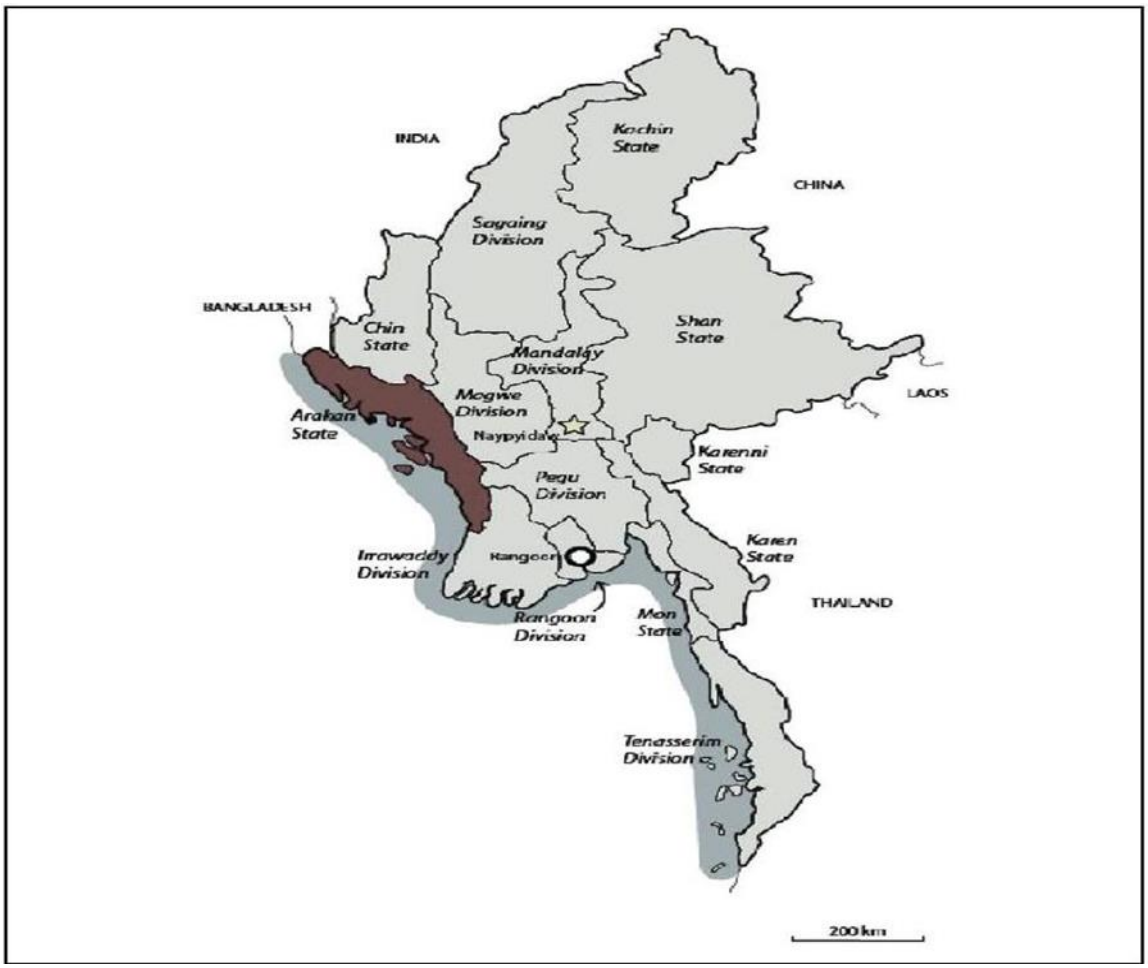

Source ; A.K.M .Ahsan Ullah, Rogingya crisis in Miyanmar : seeking justice for the « stateless ». Journal of Contemporary Criminal Justice 32(3) ,August 2016,p288.

الشكل 2: خطوط الهجرة واللجوء حو دول الجوار.

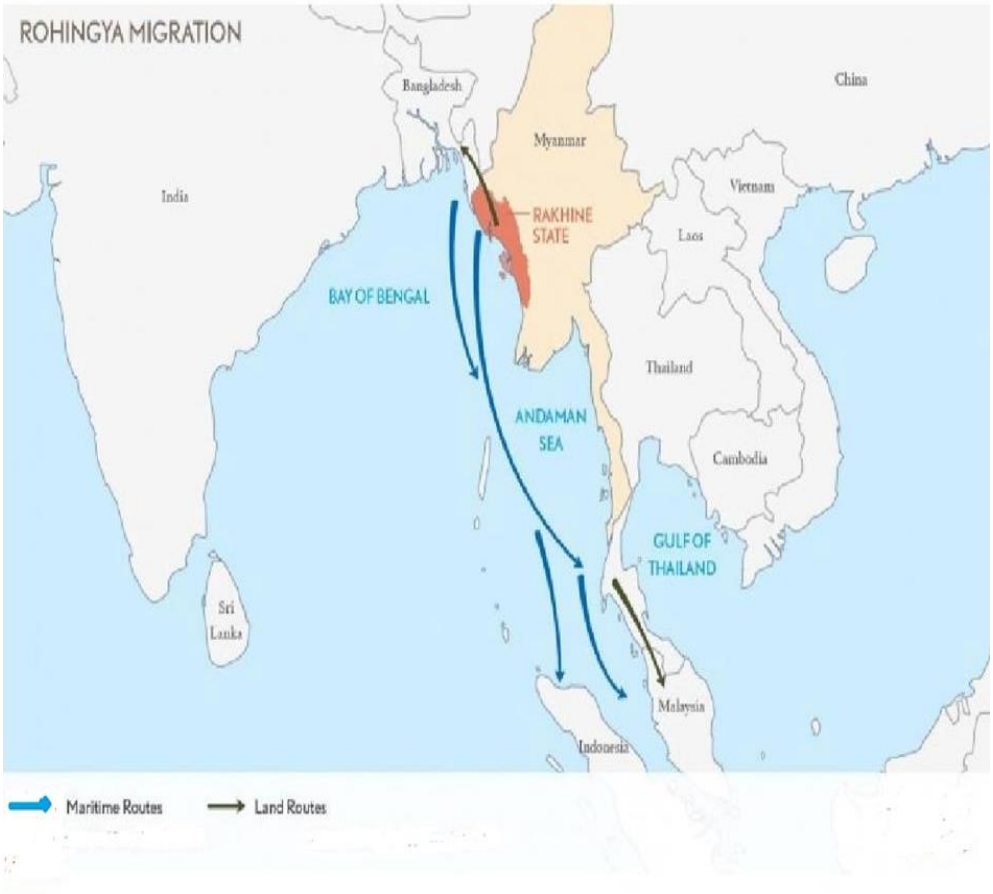

Source :Eleanor Albert, The Rohingya crisis. Concil on foreign relations, April 20, 2018,p6

الخاتمة:

من خلال ما سبق نلمس مدى معاناة الروهينغا داخل وطنهم وخارجه على إثر سكوت المجتمع الدولي وعدم إتخاذه لأي خطوة أو إجراء يهدف لمعالجة الأزمة، فمنظمة ASEAN تتذرع بمبدأ عدم التدخل لتجنب مناقشة قضايا حقوق الإنسان الحساسة في بورما، خاصة أن آثار الأزمة تمتد إلى الدول الأعضاء في المنظمة مثل: أندونيسيا، تايلاند وماليزيا، على إثر التدفقات الكبيرة للاجئين، في حين تواصل بنغلادش فتح حدودها للوافدين حسب مقدورها مع ذلك فغياب وضع قانوني لهم ضمن مخيماتها يؤزم أوضاعهم كما سبق الذكر، على إثر عدم التمكن من اللجوء إلى العدالة القانونية ولا تعلم الأطفال لمستويات أعلى.

رغم هذا تحاول بنغلادش التوصل إلى إتفاق مع ميانمار لإعادة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي، على أساس بدأ عملية الترحيل في 23 يناير 2018 إلا أن بنغلادش تراجعت عن الموعد معلنة تأجيل الجدول الزمني لإعادة الدفعة الأولى وهذا على إثر المخاوف من شروط العودة إلى مينمار وقبول هذه الأخيرة عودتهم تحت ضغط دولي، ومنه التخوف من عدم توفير بيئة مواتية للعائدين خاصة في ظل وجود قوانين تمييزية وسياسات معادية آدت إلى فرار أعداد كبيرة من الروهينغا، خاصة مع إقرانهم العودة بوجوب منحهم الجنسية وكذا التعويض عن الممتلكات التي دمرت، حرية ممارسة دينهم وتنفيذ العدالة لأفراد أسرهم الذين قتلوا، علما أن هذه الشروط غير مدرجة في الإتفاق المبرم بين الحكومتين لعودة اللاجئين إلى ديارهم.

هذا في حين إقترنتالإستجابة الدولية خاصة الأوروبية في تقديم المساعدات الإنسانية دون أي قرار يدين الأعمال الوحشية لميانمار ضد مسلمي البلاد وعدم إحترامها لحقوق الإنسان، أين ساهم الاتحاد الأوروبي منذ 2007 بأكثر من 86 مليون يورو مخصصة للرعاية الصحية الأساسية، المياه، الصرف الصحي، المأوى، التغذية والحماية والدعم النفسي ومخاطر الكوارث بما في ذلك 36 مليون يورو عام 2018.

كما ساهمت منظمة اليونيسيف في بناء 1077 مركزا للتعليم و224 أخرى طور البناء، وكذا دعم تمديد مستشفى وحدة الولادة الحديثة عبر توسيعه من 24 إلى 65 سريرا، ففي هذه السنة (2018) تم معالجة ما مجموعه 2258 مريضا حديث الولادة وفي سبتمبر من نفس العام تم منع إنتقال فيروس نقص المناعة من الأم إلى الطفل عبر بدء خدمات العدوى - « Prevention of Mother-To-Child » PMTCوهذا كله في الدولة المستقبلة بنغلادش- إضافة إلى استفادة 3 آلاف عائلة حتى الآن من المساهمات النقدية التي تقدمها اليونيسيف.

مع ذلك ورغم محاولة المنظمات الإنسانية تقديم يد العون فإن هناك 703 طفل يحتاجون للمساعدة الإنسانية حسب إحصائيات (مارس-ديسمبر 2018)، و1.3 مليون محتاج بما في ذلك اللاجئين والمجتمع المضيف، كما أكد تقرير الأمم المتحدة الصادر شهر أكتوبر 2018 بأن اللاجئين عرضة لمخاطر الطبيعة كالفياضانات والأمطار ورياح الموسم بدء من شهر نوفمبر في ظل ملاجئ مصنوعة من القماش المشمع المعرض لأي رياح قوية، كما سيشهد الموسم زيادة في حالات الكوليرا في بنغلادش وخطر تفشيه، أو حتى تفشي الإسهال المائي الحاد الذي لا يزال مرتفعا، ومنه وضعت منظمة اليونيسيف خطة الإستجابة للسنة 2018-2019 لإنقاذ الأرواح وحماية الأطفال وعائلاتهم في مخيمات اللاجئين.

الا ان الانقلاب العسكري الذي حدث في الأول من فيفري 2021 أدى هو الاخر الى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وحتى السياسي للبلاد، اين احصت تقارير عام 2022 الالاف من النازحين الهاربين من النزاع وكذا تفاقم سوء التغذية وسقوط الضحايا جراء الاطلاق العشوائي للنار على الوحدات السكانية المدنية هذا بالإضافة الى الحجز التعسفي والطرد والتشريد ، كل هذا يجعل الروهنجا الذين يعانون من عدم وجود وثائق الثبوتية والجنسية يعانون اكثر فاكثر خاصة ان وضعهم لم يجد حلا منذ عام 1948 الى غاية كتابة هذه الاسطر 2022.

إذن نلحظ أن المساعدات والإعانات غير كافية والأهم أنها إنسانية وطوعية من منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان في ظل غياب حل جذري للأزمة التي يعاني منها الروهينغا خاصة أننا هنا أمام أزمة لاجئين في دولة مضيفة ولسنا أمام أزمة إنسانية في الدولة المنشأ، التي لم تعد سن قوانين تساهم في الحد من المشكل وقد شهدنا في المحور الثاني أن ميانمار لم تكتف بقانون 1982 الذي جرد هذه العرقية من كل حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتتواصل قراراتها بتجريدهم من حق التصويت الذي كان أخر حق لهم بمصادرة البطاقة البيضاء عام 2014، في ظل استمرار القهر والعنف بمختلف أشكاله المادي وغير المادي لتبقى القضية رهن تجاذبات مختلفة وصمت الدول الإسلامية أيضا.

الهوامش:

(1) عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية: الأسباب والداعيات. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 205.

(2) ميانمار: بلد الاقليات "المضطهدة"،4 سبتمبر/ أيلول 2017, العربي، شوهد بتاريخ 22 ماي 2018 من الموقع الإلكتروني: https://bbc.in/3wEAaah

(3)Eleanor Albert, TheRohingya crisis. Concil on foreign relations, April 20, 2018.p1.https://bit.ly/3tRU4xX

(4)Ibidem.

(5)A.K.M .Ahsan Ullah, Rogingya crisis in Miyanmar : seeking justice for the « stateless ». Journal of Contemporary Criminal Justice 32(3) ,August 2016, p286.

(6)Ibid, p287.

(7) يمكن الإطلاع على محتوى قانون بورما السابع من خلال الرابط التالي:

-Burma: Act VII of 1940, Registration of Foreigners Act, Publisher : National Legislative Bodies / National Authorities,28 March 1940. https://bit.ly/3PA0kDG

(8) يمكن الإطلاع على محتوى قواعد الأجانب 1948 من خلال الرابط التالي:

-National Legislative Bodies / National Authorities, Burma: Registration of Foreigners Rules, 1948, 4 January 1949, [accessed 18 November 2018], available at: https://bit.ly/3MzWmsI

(9)AmanUllah , General Ne Win 1982 Citizenship Law . September 4, 2016 ,P1. https://bit.ly/3NqquH5

(10) Ibidem.

(11) عملية ناجامين أو عملية الملك التنين، كانت عملية عسكرية نفذها التاتماداو ومسئولو الهجرة في شمال أراكان ، بورما (ولاية راخين حاليًا ، ميانمار) ، خلال الحكم الاشتراكي لني وين Ne Win الذي استولى على السلطة في انقلاب عام 1962 ، تم حل منظمات روهينغيا السياسية والاجتماعية بشكل منهجي من قبل الحكومة، كما أدت نهاية حرب التحرير في بنغلاديش المجاورة إلى تعزيز مخاوف حكومة بورما من تسلل "الغزاة الأجانب" إلى بلدهم ، وهكذا بدأت الحكومة في عام 1977 تحضيراتها لعملية "كينغ دراجون" Operation Dragon Kingالتي بدأت في بداية العام المقبل.

(12) Operation Dragon King , Part of the Rohingya conflict. Howling Pixel, 2018. https://bit.ly/3Nwah2X

(13)للإطلاع على مواد قانون المواطنة لعام 1982 أنظر:

-A Briefng by Burmese RohingyaOrganisationUK, Myanmar’s 1982 Citizenship Law and Rohingya. London, December 2014.

(14) A.K.M .Ahsan Ullah, Op.cit, p287.

(15)Ibid, p 286.

(16)AmanUllah ,Op.cit , p 3.

(17)Ibidem.

(18) A.K.M .Ahsan Ullah, Op.cit, p291.

(19)Echo Factsheet, TheRohingya crisis, commission and humanitarian aid operations, August 2018, p1.

(20)ASEAN parliamentarians for humans rights, The RohingyaCrisis : past, present and futur. Summary report of findings from fact-fanding mission to Bangladesh, 21-24 Janury 2018. P1.

(21) Ibidem.

(22)international conference, Myanmar : one year after the coup , 18.19 feb 2022. https://bit.ly/3MC5Rb5

(23) EwelinaU.Ochab, People of mynmar face unprecedented cris in 2022, The U.N.warns, Jun 2, 2022,01 :42 pm EST, https://bit.ly/3wBDO5Z

(24) Ibidem.

(25)Echo Factsheet,Op.cit , p2.

(26)Kutupalonو Balukhali: يعدان أكبر مخيم للاجئين في العالم، ورابع أكبر مدينة في بنغلادش وفقا للمسؤولين.

(27)ASEAN parliamentarians for humans rights, Op.cit, P3.

(28)Ibid, p5.

(29)A.K.M.AhsanUlah, Op.cit, pp 292 -294.

(30)Ibidem.